

Distr.: Limited
28 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (ل) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: التنمية المستدامة للجبال

أرمينيا، ألبانيا، إيطاليا، قرغيزستان، لبنان، نيبال: مشروع قرار

التنمية المستدامة للجبال

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٨٩/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٢٤٥/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢١٦/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٣٨/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و قراراتها ١٩٨/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٩٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٥/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ٢٠٥/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ٢١٧/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ و ٢٣٤/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ المعنونة "التنمية المستدامة للجبال"،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠" الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وتسليمها بأن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحدٍّ يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وبالسعي إلى استكمال ما لم يُنفَّذ من تلك الأهداف،



وإذ تشير إلى أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تسلّم، في جملة أمور، بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتوقف على الإدارة المستدامة لموارد كوكبنا الطبيعية، وتؤكد تصميم المجتمع الدولي على حفظ المحيطات والبحار وموارد المياه العذبة، وكذا الغابات والجبال والأراضي الجافة، واستغلالها بشكل مستدام، وعلى حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية والحياة البرية،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٢٩٩/٧٠ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦، المعنون "متابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستعراضها على الصعيد العالمي"،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥ بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدى التمويل وتميئة بيئة ملائمة على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإذ تعيد أيضا تأكيد اتفاق باريس^(١) وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإذ تشجع جميع الأطراف في الاتفاق على تنفيذه الكامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٢) التي لم تودع بعد صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام المتعلقة بها، حسب الاقتضاء، على أن تقوم بذلك في أقرب وقت ممكن،

وإذ تبرز أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس، وإذ تلاحظ بقلق الاستنتاجات العلمية الواردة في التقريرين الخاصين المعنونين "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية" و "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير" الصادرين عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، **وإذ ترحب** بالمبادرات التي عُرضت أثناء قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩ التي عُقدت في نيويورك في ٢٣ أيلول/سبتمبر،

وإذ تشير إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ تسلّم، في جملة أمور، بأن البلدان النامية ذات النظم الإيكولوجية الجبلية الهشة تعد من بين البلدان المعرضة بوجه خاص للآثار الضارة لتغير المناخ،

وإذ تعترف بإعلان سندي وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٣)، اللذين اعتمدهما مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من مخاطر الكوارث، حيث جاء في الإطار، ضمن جملة أمور، أنّ الضرورة تقتضي اتخاذ إجراءات مركزة للاستثمار في الحد من أخطار الكوارث من أجل تعزيز القدرة على تحملها، وأنّ من المهم في هذا الصدد القيام، على الصعيدين الوطني والمحلي، بالتشجيع على جعل عمليات تقييم وإدارة مخاطر الكوارث ورسم خرائط المناطق المعرضة لها جزءاً من عمليات تخطيط التنمية الريفية وإدارتها في مناطق منها الجبال، وذلك بوسائل منها تحديد المناطق التي

(١) انظر [FCCC/CP/2015/10/Add.1](#)، المقرر 1/CP.21، المرفق.

(٢) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1771, No. 30822.

(٣) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفقان الأول والثاني.

تعتبر آمنة للاستيطان البشري والتي تحافظ في الوقت نفسه على وظائف النظم الإيكولوجية التي تساعد على الحد من المخاطر،

وإذ تشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٤)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٥)، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ("خطة جوهانسنبرغ للتنفيذ")^(٦)، وأهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي المحددة في الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١-٢٠٢٠^(٧)،

وإذ تسلّم بأن الفوائد المستمدة من المناطق الجبلية ضرورية للتنمية المستدامة وبأن النظم الإيكولوجية الجبلية تؤدي دورا بالغ الأهمية في توفير المياه والموارد والخدمات الأساسية الأخرى لشريحة كبيرة من سكان العالم،

وإذ تسلّم أيضا بأن النظم الإيكولوجية الجبلية معرضة بشكل كبير إلى تزايد الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ والنوازل الجوية وإزالة الغابات وتدهورها والتغيرات في استخدام الأراضي وتدهور الأراضي والكوارث الطبيعية، التي لا تنتعش منها إلا ببطء، وبأن الكتل الجليدية الجبلية في جميع أنحاء العالم بدأت تنكمش وتتضاءل، متسببة في آثار متزايدة على البيئة وعلى سبل العيش المستدامة ورفاه البشر،

وإذ تقر بأن على الرغم من التقدم الذي أُحرز في تعزيز التنمية المستدامة للمناطق الجبلية وحفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، لا تزال معدلات انتشار الفقر وانعدام الأمن الغذائي والإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي والتعرض لمخاطر الكوارث في ازدياد، لا سيما في البلدان النامية، ولا يزال الحصول على مياه الشرب المأمونة والميسورة التكلفة وعلى خدمات الصرف الصحي الأساسية وخدمات الطاقة الحديثة المستدامة محدودا،

وإذ تلاحظ بقلق بالغ أنه بحسب منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، هناك نحو ٣٤٠ مليون نسمة من سكان المناطق الجبلية الريفية في البلدان النامية - وهو ما يمثل ٥٥ في المائة من مجموع تعداد سكان المناطق الجبلية الريفية - كانوا في عام ٢٠١٧ معتبرين عرضة لانعدام الأمن الغذائي، في زيادة شديدة عن عددهم في عام ٢٠١٢، وإذ تُقرّ في هذا الصدد بأن الضرورة تقتضي منح المناطق الجبلية ما تحتاجه من أولوية خاصة واهتمام عاجل، بطرق منها التركيز على ما تواجهه هذه المناطق من تحديات وما تتيحه من فرص،

وإذ تلاحظ الجهود التعاونية للشراكة الدولية من أجل التنمية المستدامة في المناطق الجبلية (الشراكة من أجل الجبال) التي استُهلّت خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كنهج متعدد الأطراف صاحبة المصلحة يستفيد من الدعم الذي تعهّد به ٣٨١ عضوا، بواقع ٦٠ حكومة

(٤) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٥) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الثاني.

(٦) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسنبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الوثيقة UNEP/CBD/COP/10/27، المرفق، المقرر ١٠/٢، المرفق.

و ١٦ منظمة حكومية دولية و ٢٩٧ من المجموعات الرئيسية وثمان من السلطات دون الوطنية، ويسهم في تعزيز التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - في المناطق الجبلية،

وإذ تلاحظ أيضا إنشاء مجموعات الأصدقاء الهادفة إلى تعزيز التنمية المستدامة للجبال، من قبيل فريق التركيز المعني بالجبال ومجموعة أصدقاء البلدان الجبلية، وإذ تلاحظ كذلك الاجتماع الوزاري الرفيع المستوى الأخير بشأن التنمية المستدامة للجبال الذي نظّمته فيرغيزستان بالنيابة عن مجموعة أصدقاء البلدان الجبلية وعُقد في نيويورك في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام عن التنمية المستدامة للجبال^(٨)؛

٢ - **تشجع** الدول على اعتماد رؤية بعيدة المدى ومُهج كلية، بوسائل من بينها إدراج سياسات خاصة بالجبال في الاستراتيجيات الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة، وعلى تكثيف الجهود من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وتعزيز حفظ التنوع البيولوجي والمحاصيل التقليدية والأنماط الغذائية التقليدية واستغلال هذه الأمور بشكل مستدام، ومكافحة الإقصاء الاجتماعي والتدهور البيئي ومخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، مع مراعاة أنّ العمل بنهج متكامل لإدارة المساحات الطبيعية يعالج قضايا إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك أحواض المياه والإدارة المستدامة للغابات، وكذا القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال مُهج تراعي تعدد الأطراف صاحبة المصلحة، من شأنه أن يفضي إلى التنمية المستدامة للمناطق المرتفعة وإلى تحسين سبل عيش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستخدام المستدام للموارد الجبلية؛

٣ - **تشجع أيضا** الدول على المشاركة في شراكة الجبال، التي تمثل تحالف الأمم المتحدة الطوعي الوحيد بين الحكومات والمنظمات المكرس لتحقيق التنمية المستدامة للجبال في جميع أنحاء العالم، وتحيط علما بإطار عمل شراكة الجبال بشأن تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ فيما يخص الجبال، وكذلك العمل المضطلع به في إطار مبادرة منتجات شراكة الجبال؛

٤ - **تؤكد** درجة الضعف الخاصة للسكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، والذين يستفيدون بشكل محدود من النظم الصحية والتعليمية والاقتصادية في أغلب الأحيان، ويتعرضون بشكل خاص لمخاطر الآثار السلبية الناجمة عن قساوة الظواهر الطبيعية، وتدعو الدول إلى تعزيز الأعمال التعاونية بما يشمل المشاركة الفعالة للجهات صاحبة المصلحة كلها وتبادلها للمعارف والخبرات فيما بينها، بما في ذلك المعارف التقليدية للشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية ومعارف المجتمعات المحلية الجبلية، وذلك من خلال تعزيز الترتيبات والاتفاقات ومراكز الامتياز القائمة في مجال التنمية المستدامة للجبال، فضلا عن بحث إمكانية وضع ترتيبات واتفاقات جديدة، حسب الاقتضاء؛

٥ - **تؤكد أيضا** أهمية إيجاد حلول مبتكرة لتنويع سبل كسب العيش وإتاحة فرص تحسين الدخل للمجتمعات المحلية الجبلية، وتحث، في هذا الصدد، على تشجيع الحلول المبتكرة ومهارات ريادة الأعمال في المجتمعات المحلية الجبلية، حسب الاقتضاء، من أجل القضاء على الفقر والجوع؛

٦ - **تؤكد كذلك** أهمية مجتمعات الزراعة الأسرية الجبلية كحارس أمين على التراث الثقافي، وتشجع الدول الأعضاء على دعم الأنشطة المتصلة بعقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية

(٢٠١٩-٢٠٢٨) من أجل تعزيز السياسات الوطنية التي تدعم الحيادة الآمنة للأراضي، وتجعل الموارد في المتناول، وتكفل المساواة بين الجنسين، وتمكّن المرأة والفئات الضعيفة، وتفضي إلى بقاء الشباب في المناطق الجبلية؛

٧ - **تؤكد** ضرورة أن تحظى تقاليد ومعارف الشعوب الأصلية التي تعيش في المناطق الجبلية ومعارف المجتمعات المحلية الجبلية، لا سيما في الزراعة وفي الميدان الطبي، بكامل المراعاة والاحترام والتشجيع لدى وضع السياسات والاستراتيجيات والبرامج الإنمائية في المناطق الجبلية، وتشدد على أن الضرورة تقتضي تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية الجبلية وتفاعلها بالكامل في اتخاذ القرارات التي تمهدها، وإدماج معارف الشعوب الأصلية وتراثها وقيمتها المحلية في كل المبادرات الإنمائية، وذلك بالتشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الجبلية المعنية وبموافقتها، حسب الاقتضاء؛

٨ - **تسلم** بضرورة زيادة قدرة الإنتاج الغذائي والإنتاج الزراعي على الصمود وقابليتهما للاستدامة في مواجهة تغير المناخ، وتلاحظ أن ممارسات الإنتاج المستدامة وحفظ التنوع البيولوجي الزراعي في المناطق الجبلية هي أمور تكفل الأمن الغذائي والتغذية والتنوع الغذائي وجودة الغذاء، وتولد الدخل لصغار المزارعين، وتساعد جهود الحفظ والإصلاح، مع معالجة أوجه تعرض نظم الإنتاج الغذائي بشكل خاص للآثار الضارة لتغير المناخ، وتلاحظ أيضاً أن المزارعين والرعاة في المناطق الجبلية يقومون بدور رئيسي في الإيكولوجيا الزراعية؛

٩ - **تلاحظ** أنّ المرأة غالباً ما تكون هي المسؤولة بالأساس عن إدارة الموارد الجبلية وهي العنصر الفاعل في الزراعة، وتشدد على أنّ الضرورة تقتضي تحسين فرص الحصول على الموارد، بما فيها الأراضي والخدمات الاقتصادية والمالية، بالنسبة إلى المرأة في المناطق الجبلية، وأيضاً تعزيز دور المرأة في المناطق الجبلية في عمليات صنع القرارات التي تمم مجتمعاتها المحلية وثقافتها وبيئاتها، وتشجع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية على إدماج البعد الجنساني، بما في ذلك البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس، في الأنشطة والبرامج والمشاريع المنفذة لتنمية المناطق الجبلية؛

١٠ - **تقر** بأن الجبال توفر مؤشرات حساسة لتغير المناخ، وذلك من خلال ظواهر من قبيل تغيرات التنوع البيولوجي وانكماش الكتل الجليدية الجبلية وتدفق السيول العارمة والتغيرات في جريان مياه الأمطار الموسمية، التي تؤثر على المصادر الرئيسية للمياه العذبة في العالم، وتؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات من أجل تقليل الآثار السلبية لهذه الظواهر إلى أدنى حد وتعزيز تدابير التكيف معها وتفادي فقدان التنوع البيولوجي؛

١١ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تقوم، على المستويات المحلي والوطني والإقليمي، حسب الاقتضاء، بجمع بيانات علمية مصنفة عن المناطق الجبلية عن طريق الرصد المنهجي، بما يشمل اتجاهات التقدم والتغير، استناداً إلى المعايير ذات الصلة، وذلك من أجل دعم البرامج والمشاريع البحثية المتعددة الاختصاصات وتعزيز الأخذ بنهج متكامل وجامع في عمليات صنع القرار والتخطيط، وتحيط علماً في هذا الصدد بإيلاء الاعتبار إلى مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي ومؤشر الغاية ١٥-٤ من أهداف التنمية المستدامة، وإلى ضرورة التحقق من صحة البيانات الوطنية ذات الصلة وتحسين دقة البيانات وتحليلاتها على المستوى القطري من أجل تنفيذ السياسات الملائمة الهادفة إلى إصلاح البيئات الجبلية وحمايتها؛

١٢ - تشجع الدول الأعضاء وكل الجهات المعنية صاحبة المصلحة على مواصلة إذكاء الوعي العام، من خلال المناسبات التي تقام على مستوى العالم من قبيل اليوم الدولي للجبال الذي أُرسيت ممارسته الاحتفال به في ١١ كانون الأول/سبتمبر بموجب قرارها ٢٤٥/٥٧، بالفوائد الاقتصادية التي تتيحها الجبال ليس للمجتمعات المحلية التي تقطن المرتفعات فحسب، بل لشريحة كبيرة أيضا من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق المنخفضة؛

١٣ - ترحب في هذا الصدد بمساهمة مبادرات السياحة المستدامة في المناطق الجبلية باعتبارها من وسائل تعزيز حماية البيئة وتحقيق المنافع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، بما في ذلك فرص العمالة المنتجة والنمو الاقتصادي وتعزيز الثقافة والمنتجات المحلية؛

١٤ - تعرب عن قلقها البالغ إزاء عدد الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان ونطاقها وتفاقم أثرها في السنوات الأخيرة، مما أسفر عن وقوع خسائر جسيمة في الأرواح وحدوث آثار اجتماعية واقتصادية وبيئية سلبية طويلة الأمد بالنسبة للمجتمعات عبر العالم، وتسلم بأن الحد من مخاطر الكوارث يتطلب نهجا وقائيا أوسع نطاقا وأكثر تركيزا على الناس، وتفاعل كافة أطراف المجتمع ومشاركتها، وتوفير سبل التمكين والمشاركة الشاملة والميسرة وغير التمييزية، مع إيلاء اهتمام خاص للأشخاص المتضررين من الكوارث أكثر من غيرهم، ولا سيما أشد الناس فقرا، فضلا عن مراعاة ضعف السكان الذين يعيشون في البيئات الجبلية، وبالأخص في البلدان النامية؛

١٥ - تشجع الدول على تعزيز إدارة مخاطر الكوارث والاستثمار في الحد منها تعزيزا للقدررة على مواجهتها، وتطوير وتحسين استراتيجيات مواجهة مخاطر الكوارث في المناطق الجبلية، من خلال التوسع في توليد واستخدام المعلومات المتعلقة بمخاطر المناخ والكوارث، ووضع خرائط ومنصات للمخاطر، وتحسين نظم الإنذار المبكر، وتطبيق النهج القائم على تقييم المخاطر في جميع أعمال التخطيط الإنمائي، حتى يتم التعامل مع الظواهر الطبيعية القاسية من قبيل تساقط الصخور والانفجارات الثلجية وفيضانات البحيرات الجليدية والانفجالات الأرضية، التي يمكن أن تتفاقم بسبب تغير المناخ وإزالة الغابات، وذلك بما يتفق وإطار سندي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(٩)؛

١٦ - تشجع في هذا الصدد على زيادة مشاركة السلطات المحلية، فضلا عن الجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، ولا سيما سكان الأرياف والشعوب الأصلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، في وضع وتنفيذ البرامج وفي التخطيط لاستخدام الأراضي وترتيبات حيازتها، وفي سائر الأنشطة المتصلة بالتنمية المستدامة في الجبال؛

١٧ - تشير إلى أهمية ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية، بما في ذلك تنوعها البيولوجي، من أجل تعزيز قدرتها على توفير المنافع التي لا غنى عنها لرفاه الإنسان وللنشاط الاقتصادي والتنمية المستدامة، وأهمية تطوير سبل تنفيذية مبتكرة لحماية هذه النظم، وتنوّه في هذا الصدد بإنشاء صندوق المستفيدين التابع لأمانة شراكة الجبال، وتشجع الدول والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى على دعمه بالتبرعات المالية؛

(٩) القرار ٦٩/٢٨٣، المرفق الثاني.

١٨ - تشجع على تكثيف الجهود التي تبذلها الدول وجميع الأطراف صاحبة المصلحة والمجتمع الدولي من أجل حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية وتحسين رفاه سكانها المحليين، بطرق منها تشجيع الاستثمار في البنية التحتية للمناطق الجبلية، من قبيل النقل وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ودعم برامج التعليم والخدمات الإرشادية وبناء القدرات، لا سيما في أوساط المجتمعات المحلية والجهات صاحبة المصلحة المعنية الأخرى، مع مراعاة مدى التحديات الراهنة التي تواجهها هذه المجتمعات وإيلاء الاعتبار لما يمكن أن يترتب عن التقاعس عن العمل من تكاليف اقتصادية واجتماعية وبيئية متزايدة على البلدان والمجتمعات؛

١٩ - تؤكد أنّ العمل على الصعيد الوطني عامل أساسي للتقدم في تحقيق التنمية المستدامة للجبال، وترحب بما شهده هذه العمل من تزايد مطرد خلال السنوات الأخيرة بفضل انعقاد العديد من المناسبات والاضطلاع بالعديد من الأنشطة والمبادرات، وتدعو المجتمع الدولي إلى أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية من أجل وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج تشمل، عند الاقتضاء، سياسات وقوانين ملائمة تحقق التنمية المستدامة للجبال في إطار الخطط الإنمائية المستدامة الوطنية، بوسائل منها بناء القدرات المؤسسية وتعزيزها، حسب الاقتضاء؛

٢٠ - تشجع على الاستمرار، حسب الاقتضاء، في العمل وطنياً وإقليمياً وعالمياً، حسب الاقتضاء، على تنفيذ مبادرات أصحاب المصلحة المتعددين والمبادرات العابرة للحدود، من قبيل المبادرات التي تحظى بدعم كل المنظمات الدولية والإقليمية المعنية، وذلك من أجل تعزيز التنمية المستدامة في المناطق الجبلية، وتلاحظ في هذا الصدد المبادرات العديدة التي تم اتخاذها، بما في ذلك الاجتماع العالمي الخامس لشراكة الجبال، الذي عُقد في روما في الفترة من ١١ إلى ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، والمنتدى العالمي الرابع للجبال، الذي عُقد في بيشكيك في الفترة من ٢٣ إلى ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨؛

٢١ - تشجع جميع الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة على أن تقوم، في نطاق ولاية كل منها، بمواصلة تعزيز الجهود البناءة التي تبذلها من أجل ترسيخ التعاون بين الوكالات على النهوض بالتنمية المستدامة للجبال؛

٢٢ - تدرك أن السلاسل الجبلية تكون عادة مشتركة بين بلدان عدة، وتشجع في هذا السياق على تطبيق نهج التعاون العابر للحدود حيث تتفق الدول المعنية على تحقيق التنمية المستدامة للسلاسل الجبلية وعلى تبادل المعلومات بهذا الشأن؛

٢٣ - تلاحظ مع التقدير، في هذا السياق، اتفاقية حماية جبال الألب^(١٠) والاتفاقية الإطارية المتعلقة بحماية جبال الكاربات وكفالة تنميتها المستدامة، اللتين تشجعان على الأخذ بنهج جديدة بناءة في تحقيق التنمية المستدامة المتكاملة للجبال وتوفران منتدى للحوار بين الجهات صاحبة المصلحة، وغير ذلك من النهج والمبادرات العابرة للحدود من قبيل مبادرة جبال الأنديز التابعة للشراكة من أجل الجبال، والشبكة العلمية لمنطقة جبال القوقاز، والمنتدى الإقليمي لجبال أفريقيا، واستراتيجية الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنطقة جبال الألب، وعملية زيوريخ، وشراكة التنمية المستدامة للجبال لمنطقة هندو كوش في

الهيمالايا، والمنتدى الدولي المعني بمسألة نمر الثلوج والنظام الإيكولوجي لعام ٢٠١٧، ودورة الألعاب العالمية للرحل لعام ٢٠١٨؛

٢٤ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في إطار البند الفرعي المعنون "التنمية المستدامة للجبال" من البند المعنون "التنمية المستدامة"، ما لم يُتَّفَق على خلاف ذلك.